E

# الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2021/8/Report
14 December 2021
ORIGINAL: ARABIC

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

# تقريـر

## لجنة المرأة عن دورتها العاشرة
## بيروت، 16 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

**موجز**

عقدت لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها العاشرة في بيروت، يومَي 16 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وأُتيحت أيضاً فرصة المشاركة افتراضياً لمن رغب بذلك. واستعرضت اللجنة الإجراءات التي اتخذتها كل من الدول العربية والأمانة التنفيذية للإسكوا تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها التاسعة، والتقدّم المحرَز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا المتصلة بقضايا المرأة. كما اطّلعت اللجنة على جهود الإسكوا الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية، بالإضافة إلى دعم الإسكوا للجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.

كما ركّزت اللجنة على موضوع التعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق المساواة بين الجنسين، فعقدت في إطار أعمال الدورة، ورشة عمل حول حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات وطنية دامجة لمنظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واعتمدت لجنة المرأة في الإسكوا في ختام دورتها عدداً من التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء وإلى الأمانة التنفيذية للإسكوا، للعمل على تنفيذها خلال العامين المقبلين.

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة ..... | 2-1 | 3 |
| الفصل | | |
| **أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها العاشرة**..... | 5-3 | 3 |
| ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا ..... | 4 | 3 |
| باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا ..... | 5 | 4 |
| **ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة** ..... | 68-6 | 5 |
| ألف- قضايا المتابعة..... | 43-6 | 5 |
| باء- التعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق المساواة بين الجنسين ..... | 65-44 | 14 |
| جيم- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة المرأة..... | 66 | 19 |
| دال- ما يستجد من أعمال..... | 67 | 19 |
| هاء- اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها العاشرة..... | 68 | 19 |
| **ثالثاً- تنظيم الدورة** ..... | 77-69 | 19 |
| ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها ..... | 69 | 19 |
| باء- الافتتاح ..... | 72-70 | 20 |
| جيم- الحضور..... | 73 | 21 |
| دال- انتخاب أعضاء المكتب ..... | 74 | 21 |
| هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى ..... | 76-75 | 21 |
| واو- الوثائق..... | 77 | 21 |


## المرفقات


المرفق الأول- قائمة المشاركين والمشاركات..... 22
المرفق الثاني- قائمة الوثائق..... 26

## مقدمة

1- عقدت لجنة المرأة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها العاشرة في بيروت، يومَي 16 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عملاً بقرار الإسكوا 240 (د-22) المؤرخ 17 نيسان/أبريل 2003 والذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 9/2003 المؤرخ 18 تموز/يوليو 2004، بشأن إنشاء لجنة المرأة، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها التاسعة المنعقدة في عمَّان، يومَي 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي ظل الظروف الصحية الراهنة، أُتيحت أيضاً فرصة المشاركة افتراضياً لمن يرغب بذلك.

2- وتهدف لجنة المرأة الى متابعة المؤتمرات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمرأة ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها. ويتضمن هذا التقرير التوصيات التي خلُصت إليها اللجنة في ختام دورتها العاشرة، ومنها ما هو موجّه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا وما هو موجّه إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا. كما يتضمّن عرضاً لمواضيع البحث المدرجة في جدول الأعمال وأبرز النقاط التي أثارها المجتمعون خلال المناقشات.

## أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها العاشرة

3- اعتمدت لجنة المرأة، في ختام دورتها العاشرة، مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء، والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

### ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

4- وجّهت لجنة المرأة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا التوصيات[*] التالية:

(أ) الترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة التاسعة للجنة المرأة، وحث الدول التي لم توافِ الأمانة التنفيذية بتقاريرها حول تنفيذ التوصيات على رفعها إلى الأمانة التنفيذية في موعد أقصاه 15 كانون الأول/ديسمبر 2021؛

(ب) أخذ العلم بالجهود المبذولة على المستوى الوطني في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، والإشادة بسرعة استجابة الأمانة التنفيذية لدعم الدول في هذا المجال، والتأكيد على أهمية متابعة العمل على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في التعامل مع الأزمات المماثلة مستقبلاً، وإيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة بالمرأة في الخطط الوطنية للتعافي من آثار الجائحة، والاستمرار في رصد ومتابعة الاستجابات الوطنية في التعامل مع جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها على المرأة؛

(ج) الترحيب بالرؤية التي قدمتها الأمانة التنفيذية بشأن تحويل المعارف التي تنتجها لدعم صانعي القرار في الدول الأعضاء إلى أدوات تفاعلية من خلال بوابات إلكترونية، يستطيع صانعو القرار الاستفادة من تطبيقاتها المختلفة بشكل آني وبحسب احتياجاتهم، وخاصة تلك التي تدعم جهود تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(د) مواصلة العمل على حماية الفئات المعرضة للخطر من النساء وتمكينها من خلال اعتماد السياسات والبرامج الملائمة والبناء على المعارف والأدوات التي تطورها الإسكوا؛

---

(*) تطبق الدول المصطلحات الواردة في هذه التوصيات بما يتفق مع خصوصيتها الوطنية.

(هـ) الاستمرار في مراجعة وتحديث التشريعات وتطوير السياسات والخطط الوطنية لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة وحماية الناجيات من العنف، مع إيلاء الاهتمام لإدراج قضايا المرأة في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ؛

(و) مواصلة أعمال اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة وتطوير آليات نقل المعارف المتوفرة في إطارها إلى المستوى الوطني، بما يخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية؛

(ز) التأكيد على أهمية تطوير المنظومات الإحصائية الوطنية وإنتاج البيانات المفصلة حسب الجنس، واستكمال العمل على توفير المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في إطار تعزيز المراصد الوطنية الخاصة بالمرأة؛

(ح) بناء شراكات مع القطاع الخاص وتفعيل دوره في إلغاء التمييز ضد المرأة في مجال العمل، بما في ذلك التكافؤ في فرص التوظيف والأجور والترقي والوصول إلى مراكز صنع القرار؛

(ط) أخذ العلم بالتحضيرات لعقد المؤتمر الدولي المعني بوضع المرأة الفلسطينية في أعقاب هجوم أيار/مايو 2021 والاستمرار بتقديم الدعم للشعب الفلسطيني وبخاصةٍ للنساء والفتيات، والدعوة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق العدالة والسلام الدائم لجميع الفلسطينيين، والتأكيد على إصدار قرار مماثل لقرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) لمراعاة خصوصية المرأة الفلسطينية باعتبارها ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي.

## باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

5- وجّهت لجنة المرأة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الاستمرار في إعداد الدراسات والأوراق الفنية التي تسهم في تطوير عمل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في مجالات اختصاصات الأمانة التنفيذية للإسكوا، وخاصة مناهضة العنف ضد المرأة وتقدير التكاليف الاقتصادية لأشكال العنف المختلفة، وتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وتعزيز العدالة بين الجنسين، وحماية النساء المسنّات وذوات الإعاقة؛

(ب) دعم المراصد الوطنية في جهودها لتطوير المؤشرات الخاصة بالنهوض بأوضاع المرأة وبالمساواة بين الجنسين بناءً على الاتفاقيات والإعلانات الدولية، والتقارير الوطنية للدول، وتطوير الآليات اللازمة لمراقبة ومتابعة مؤشرات المساواة بين الجنسين؛

(ج) تقديم الدعم الفني للدول، وفق احتياجاتها، في مجالات منها:

- تطوير الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي، والمشاركة السياسية للمرأة، وحمايتها من العنف.
- إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وأجندة المرأة والسلام والأمن، وتقييمها ومتابعة تنفيذها.
- تقدير التكلفة الاقتصادية للأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة والفتاة.
- تقديم الدعم في استخدام الأدوات التي طورتها الأمانة التنفيذية في مجال تمكين المرأة.

- تقديم الدعم للدول المتـأثرة بالنزاعات المسلحة أو الأزمات أو الحروب، وللدول التي تمر في مراحل ما بعد النزاع، مع مراعاة احتياجاتها الخاصة.
- تعميم مراعاة مفهوم المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة.

(د) مواصلة تنظيم ورشات عمل واجتماعات إقليمية أو دون إقليمية للاطلاع على إنجازات الدول وتعزيز تبادل التجارب والخبرات بين الدول ذات الأولويات المشتركة؛

(هـ) الاستمرار في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في نضاله للحصول على حقوقه على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستمرار في رصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية تحت الاحتلال، وإعداد التقرير الدوري حول تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على واقع المرأة والفتاة الفلسطينية؛

(و) الاستمرار في إصدار الأوراق الفنية التي تسهم في تطوير المعارف والآليات وبلورة البرامج التدريبية الموجهة لأعضاء اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة في مجالات اختصاصها، لتشمل الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة؛

(ز) مواصلة تنفيذ برنامج العدالة بين الجنسين وتوفير منصة تسمح للدول بالاطلاع على الإنجازات التشريعية للدول الأخرى لتسهيل التعلُّم ونقل التجارب، والعمل مع الدول على تقارير دورية سنوية تُرفع للجنة المرأة في الإسكوا حول المستجدات والتطورات التشريعية في المنطقة؛

(ح) تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجالات منها إعداد الدراسات وتطوير الأدوات التحليلية اللازمة لتحديد الفروقات في احتياجات الأسر التي ترأسها نساء وتلك التي يرأسها رجال، وتطوير الخيارات السياساتية اللازمة لردم الفجوة في ما بينها؛

(ط) الاستمرار في رصد وتقييم استجابات الدول الأعضاء في التعامل مع جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها على المرأة واستقرار الأسرة؛

(ي) الاستمرار في توسيع الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين لتحقيق الاستفادة المثلى للدول الأعضاء.

## ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

### ألف- قضايا المتابعة

#### 1- تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا المتصلة بقضايا المرأة والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها التاسعة
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/3، عرضاً تناولت فيه التقدّم المحرَز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا منذ انعقاد الدورة التاسعة للجنة المرأة والتوصيات الصادرة عنها. وتطرّقت إلى بعض التغييرات التي أُدخلت على طريقة عمل الإسكوا خلال العامين الماضيين لمواكبة التغييرات التي طرأت على العالم بشكل عام وعلى المنطقة العربية بشكل خاص. فكانت إحدى النتائج إعادة هيكلة داخلية

للأقسام والمديريات. وبقيت آلية عمل الإسكوا القائمة على توليد المعرفة من خلال إصدار الدراسات والأوراق الفنية، وخلق التوافقات من خلال تنظيم الاجتماعات، وتوفير الدعم الفني للدول الأعضاء، بالإضافة الى إنجاز مهم جداً حقّقته الإسكوا مؤخراً وهو خلق واستحداث أدوات سياساتية سهلة الاستخدام تساعد متّخذي القرار على وضع سيناريوهات مختلفة للإصلاح لاختيار الأنسب من بينها، مما يساعد الدول الأعضاء على استخدام مواردها الوطنية المحدودة بشكل أفضل.

7- وفيما يتعلق بإعادة الهيكلة التي شهدتها الإسكوا، أكّدت ممثلة الأمانة التنفيذية على أن مركز المرأة ما زال قائماً، إلا أنه ضُمّ مع أكثر من إثني عشر ملف جديد إلى مجموعة واحدة هي مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، ومن شأن ذلك إثراء العمل على قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين وإدخال حقوق المرأة واحتياجاتها في موضوعات لم يتم التطرّق إليها من قبل. كذلك، قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية بعض الأمثلة عن العمل الذي قامت به الإسكوا والذي دمج بين قضايا المرأة والملفات الأخرى كحقوق المهجرين وتحسين فرص العمل وكبار السن. وتعمل الإسكوا على هذه القضايا بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء، من بينهم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمات الأمم المتحدة، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والجامعات.

8- ثم استعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية بشكل سريع الأنشطة المنفذة منذ الدورة السابقة للجنة المرأة وفي طليعتها الدعم الكبير والمتنوع الذي قدمته الإسكوا للدول الأعضاء في التصدّي لتداعيات جائحة كوفيد-19 وآثارها على موضوعات المرأة والمساواة بين الجنسين، وذلك على المستويين الإقليمي والوطني. فعلى المستوى الإقليمي، أُعِدّ ما لا يقل عن 12 موجز سياسات، أخذ موضوعَي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الاعتبار. كما استُحدِث مرصد عالمي تم عرضه على لجنة المرأة في اجتماع استثنائي لها عُقد في نيسان/أبريل 2021. ويضم هذا المرصد الإجراءات التي اتخذتها ما يزيد عن 194 دولة للتصدي لتداعيات الجائحة، وقد تم تصنيف هذه الإجراءات لتبيان مدى مراعاتها لمنظور المساواة بين الجنسين. أما على الصعيد الوطني، فقُدِّم الدعم لدولٍ أعضاء، مثل العراق واليمن، إذ أُعِدَّت ثلاث دراسات في كلٍّ من البلدين عن آثار الجائحة على المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة وآثار سياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين.

9- إضافةً إلى ذلك، سلطت ممثلة الأمانة التنفيذية الضوء على بعض الأنشطة الأساسية التي نُفّذت في كل من مجالات العمل الرئيسية لمركز المرأة. ففي مجال المساواة بين الجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة، تم العمل على موضوع الاستجابة المنسّقة للعنف ضد النساء، كما تم التوسّع في العمل الذي كانت قد بدأت به الإسكوا منذ عدة سنوات حول احتساب التكلفة الاقتصادية للعنف الزوجي ضد المرأة، لما له من أثر إيجابي على صانعي القرار. فأُعِدّت أول دراسة في المنطقة حول احتساب التكلفة الاقتصادية لتزويج الأطفال وكذلك تكلفة تطبيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. كما توسّع مركز المرأة في تقديم البيانات من منظور المساواة بين الجنسين، فعمل بالتعاون مع دائرة الإحصاء، على تطوير قاعدة بيانات مصنّفة بحسب نوع الجنس تقدّم 137 مؤشراً موزّعة على 18 محوراً. أما في مجال التقدم في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، فقد أُدخِل جانب جديد لهذا الموضوع من خلال درس كيفية منع التطرف الديني والفرص المتاحة لإشراك رجال الدين في الحلول المقترحة. كما أجرت الإسكوا دراسة إقليمية معمّقة لتحليل إنجازات الدول بعد 20 سنة على صدور قرار مجلس الأمن 1325. وفي مجال العدالة بين الجنسين، تطرّقت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى المبادرة الإقليمية التي أطلقتها الإسكوا بالشراكة مع هيئات أممية أخرى حول العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، والتي سترد بالتفصيل في بند آخر من الاجتماع. كما تم البحث في مواضيع جديدة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة ومنها موضوع الأجور وتأنيث قطاعات العمل، وموضوع اقتصاد الرعاية وارتباطه بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

10- أما في مجال إدماج منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة، فأشارت ممثلة الأمانة التنفيذية الى العمل الذي تقوم به الإسكوا داخلياً في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين (SWAP)، وكيف تمت ترجمة هذا العمل منذ سنوات عدة إلى مشروع يطبّق في الدول الأعضاء لدعمها في عملية دمج منظور المساواة بين الجنسين في مؤسساتها، وذلك من خلال تقديم مؤشرات أداء لكيفية قيادة ورصد التقدم في موضوع المساواة بين الجنسين على مستوى المؤسسات. وقد تم إصدار ستة أدلّة يتناول كل منها مجموعة من المؤشرات، وترافق مع هذا إصدار أداة إلكترونية تساعد الدول على رفع التقارير ووضع خط أساس يمكن الرجوع إليه في المستقبل لتقييم التطوّر المنجَز. وقد سُجّلت التجارب الناجحة في هذا المجال في كلٍّ من الأردن وقطر وموريتانيا.

## 2- أنشطة التعاون الفني
(البند 5 من جدول الأعمال)

11- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/4، عرضاً حول الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء، بناءً على طلبات التعاون الثنائي التي تتلقاها مباشرة منها. وشرحت منهجية العمل في مجال التعاون الفني، المرتكزة على تقديم المشورة الفنية في قضايا تتعلق بالسياسات العامة، وتنظيم ورش العمل لبناء القدرات، وتصميم وتنفيذ المشاريع الميدانية التجريبية، باستخدام المنتجات والأدوات المعرفية التي تصدرها الإسكوا.

12- وعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية أبرز الأنشطة التي قامت بها الإسكوا في مجال الدعم الفني في الفترة 2020-2021 والتي تتمحور حول مواضيع الاستجابة لجائحة كوفيد-19؛ ومناهضة العنف ضد المرأة؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والعدالة بين الجنسين؛ والمشاركة السياسية للمرأة؛ والمشاركة الاقتصادية للمرأة؛ وتفاعل الدول الأعضاء مع الآليات الدولية المعنية بحقوق المرأة؛ وتعميم مراعاة مفهوم المساواة بين الجنسين على كافة المستويات، مشيرةً الى أن الأنشطة المنفّذة تضمّنت عدداً كبيراً من ورش العمل والخدمات الإستشارية على المستويات الوطنية والإقليمية.

13- وفي معرض النقاش، شكرت ممثلة الأردن الإسكوا على جهودها ونشاطها المستمر خلال السنتين الماضيتين على الرغم من جائحة كوفيد-19، وأشارت إلى أهمية فكرة المجموعة التي نتجت عن عملية إعادة هيكلة الإسكوا، وعن ضرورة النظر في كيفية استفادة الآليات الوطنية من مثل هذه التجربة مشيرةً إلى الصعوبات العديدة التي تواجهها الآلية الوطنية في الأردن في العمل على مواضيع قطاعية كموضوع الفقر وكبار السن وذلك بسبب امتناع مؤسسات الدولة عن إشراكها في هذه القضايا. كما شكرت الإسكوا على الدعم المؤسسي الذي قدمته للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في موضوع إدماج المساواة بين الجنسين، مشيرةً الى أهمية المتابعة والأثر المستمر والمؤسسي لنتائج هذا الدعم، ومبينةً أن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تطبق اليوم ما تعلّمته في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في المؤسسات الحكومية.

14- وشكرت ممثلة الجمهورية العربية السورية الإسكوا على جهودها المستمرة على الرغم من التحديات الكبيرة التي تمت مواجهتها في الفترة الأخيرة، وأكّدت أن بلدها معني، حكومة وشعباً، بجميع القضايا المتعلقة بالمرأة والداعمة للمساواة بين الجنسين، وبالتالي طلبت من ممثلة الأمانة التنفيذية للإسكوا تقديم المزيد من التفاصيل حول مركز الدراسات الذي استحدثته الإسكوا في البحرين.

15- وشكرت ممثلة العراق ممثلة الأمانة التنفيذية للإسكوا على عرضها القيّم، وقدّمت ملاحظة حول الدراسات الثلاث التي أعدّتها الإسكوا بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على المرأة العراقية والتي شملت قضايا اجتماعية

واقتصادية وسياسية عدة، وطلبت من الإسكوا أن تشركها بالدراسات بعد مراجعتها بناءً على ملاحظات هيئة تمكين المرأة. وتمنّت ممثلة العراق في الختام أن يتم انتقاء الخبراء الوطنيين بشكل دقيق في المستقبل للتوصل إلى نتائج رصينة يمكن لصانعي القرار الاعتماد عليها، كما تمنّت من الإسكوا تزويدها بالدراسات التي تنتجها لتسهم في نشرها على المستوى الوطني.

16- وشكر ممثّل مصر الإسكوا على استضافتها لهذا الاجتماع الهام، وعلى عملها وجهودها المستمرة. وتطرّق إلى موضوع جائحة كوفيد-19 التي استنفدت الجهود الوطنية والدولية على مدار العامين الماضيين والتي كان لها انعكاسات كبيرة على أوضاع المرأة في كافة جوانبها، إن على صعيد حقوقها المدنية والسياسية أو التداعيات الاجتماعية والاقتصادية، مشيراً الى تعدّد الأطر ومجالات العمل على المستويين الإقليمي والدولي للتعامل مع هذه التداعيات. ورأى أن التركيز على معالجة تداعيات الجائحة هو أمر إيجابي، إلا أن ظهور الأطر والآليات العديدة والمتوازية يشكّل عاملاً سلبياً لما أدّى إليه من تشتيت للجهود. كما رأى أنّ الإسكوا تحمل على عاتقها مسؤولية العمل في مجال توحيد الآليات والأطر التي ظهرت على مدى العامين الأخيرين، وشدّد على ضرورة المضي في مسار توحّدي خدمةً لمصلحة المرأة.

17- عبّرت ممثلة البحرين عن حماس المملكة على مشروع إنشاء مركز الدراسات بالتعاون مع الإسكوا، كما أشارت الى أن الهدف من وجود مثل هذا المركز ليس تقدّم المرأة البحرينية فحسب بل توليد المعرفة لمصلحة المنطقة كلها، أي تقديم الخدمة على المستوى الإقليمي. كما تمنّت إتاحة صلة للوصول الى أهم الموضوعات المتعلقة بالآليات الوطنية من خلال موقع الإسكوا.

18- وخصّت ممثلة اليمن الإسكوا بالشكرعلى متابعتها الحثيثة لوضع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في اليمن التي بدأت باستعادة عافيتها وتفعيل عملها بعد سنوات عديدة من الحرب الأهلية وانقطاع العمل على قضايا المرأة. كما شكرت ممثلة الأمانة التنفيذية للإسكوا على المعلومات التي وردت حول الدعم الذي قدمته الإسكوا لليمن من خلال الدراسات التي أُعِدَّت بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على المرأة اليمنية، ومن أجل وضع خطة عمل وطنية حول المرأة والأمن والسلام. وتمنّت، مع عودة اللجنة الوطنية إلى عملها، وكونها الآلية الوطنية الرسمية المعنية بشؤون المرأة، أن يتم التعاون مجدّداً بين الإسكوا واللجنة للعمل على تنفيذ الخطة الوطنية وعلى إطلاق الدراسات.

19- وفي معرض الرد، أعربت ممثلة الأمانة التنفيذية للإسكوا عن سعادتها للسماع بنجاح تجربة إدماج منظور المساواة بين الجنسين في الأردن، مشيرةً الى أن إعادة الهيكلة التي خضعت لها الإسكوا كانت تجربة إيجابية، غير أن الموضوعات التي تم ذكرها، كموضوع تأنيث الفقر وكبار السن، نادراً ما تدخل في مجال عمل الآليات الوطنية بل تأتي في مجال عمل الوزارات المختصة. أما ما تقوم به الإسكوا، فهو استحداث أدوات تساعد الآليات الوطنية على التوجّه إلى الوزارات المعنية بالمعرفة والأداة والمثال الناجح، مما يشجّع التعاون في العمل بين الآليات الوطنية والوزارات.

20- وردّاً على ما تقدّمت به ممثلة الجمهورية العربية السورية، أوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية للإسكوا أن الهدف الأساسي من مركز البحرين هو توليد المعرفة في مجالات عديدة، وأنه يتم حالياً تحديد أولويات المنطقة من خلال مسح حول الدراسات لوضع إطار عمل لهذا المركز وسد الفجوات المعرفية الموجودة. كما سيتم عمل برنامج فيما بعد للدراسات العليا للاستفادة من هذه المعلومات.

21- أما بشأن الدراسات التي أعدتها الإسكوا حول آثار جائحة كوفيد-19 على المرأة في العراق، فأشارت ممثلة الأمانة التنفيذية للإسكوا الى أنه تم أخذ بالاعتبار الملاحظات الواردة عن دائرة تمكين المرأة ومن المتوقع

أن تصلها النسخة المعدلة في القريب العاجل. كما أكدت أن الإسكوا تقوم باختيار المستشارين الوطنيين بالتعاون والتشاور مع الآليات الوطنية، وأن إحدى المشاكل التي يتم مواجهتها في هذا الموضوع هو التغيير المتكرّر في الإدارات وقد حاولت الإسكوا الاستجابة للتغييرات قدر الإمكان.

22- أما فيما يتعلق بخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن في اليمن والتي كانت قد وُضعت بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سابقاً، فأكّدت ممثلة الأمانة التنفيذية للإسكوا أن لا مانع لدى الإسكوا أبداً إعادة العمل على هذه الاستراتيجية مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة كونها أصبحت الآلية الوطنية الرسمية المسؤولة عن قضايا المرأة، مشيرةً إلى أن الهدف الأساسي للإسكوا هو خدمة ودعم الدول الأعضاء بما يفي احتياجاتها والتوصّل الى استراتيجيات يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

23- وردّاً على ما تقدّم به ممثل مصر، رأت ممثلة الأمانة التنفيذية للإسكوا أن التنوّع فيه إثراء خاصةً في موضوع مهم كموضوع جائحة كوفيد-19، وأن للدول حرية الاطلاع على الأطر المختلفة واختيار ما تراه مناسباً لها. كما وافقت على أنّ تعدّد الأطر يؤدي في بعض الأحيان إلى نوع من التنافس وتشتت الجهود، وأكّدت أن الإسكوا تحاول قدر المستطاع الحد من مثل هذا التنافس والعمل مع الدول، مقدّمة بعض الأمثلة كالاجتماع الاستثنائي للجنة المرأة حول السياسات الحكومية لحماية المرأة والفتاة من تداعيات كورونا الذي عقدته الإسكوا عام 2020 بالتعاون مع منظمات أممية أخرى لأهمية الموضوع؛ وأداة رصد استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19 التي طوّرتها الإسكوا بالشراكة مع العديد من منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتوحيد الجهود في هذا المجال؛ ومشروع التصدي لجائحة كوفيد-19 الذي تم إطلاقه مع الأمم المتحدة دولياً واللجان الإقليمية الأخرى.

## 3- دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة
(البند 6 من جدول الأعمال)

24- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/5، عرضاً تناولت فيه دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. وقد أُنشئت هذه اللجنة الفرعية المؤلفة من رؤساء وكبار ممثلي الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في الدول الأعضاء، عام 2016 بناءً على توصية من لجنة المرأة في دورتها السابعة. وتُعنى هذه اللجنة الفرعية بمتابعة تنفيذ الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 5 المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتختص اللجنة الفرعية في بناء القدرات، والتزويد بالأدوات والمهارات، وتبادل المعرفة وتنسيق الجهود على المستويَين الوطني والإقليمي. وتؤدي الإسكوا دور الأمانة التنفيذية لهذه اللجنة الفرعية، وتتعاون مع كلٍّ من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجامعة الدول العربية في تنفيذ الأنشطة.

25- وكانت لجنة المرأة قد أوصت في دورتها الثامنة عام 2017 بتوسيع عضوية اللجنة الفرعية لتشمل كافة الدول العربية المهتمة بالإضافة إلى إشراك الأجهزة الإحصائية في عملها. وطلبت كذلك تزويد لجنة المرأة بمعلومات عن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشكل مستمر، وبناء القدرات لتوفير معلومات عن المؤشرات المتصلة بهذا الهدف. ومن ثم أوصت لجنة المرأة في دورتها التاسعة عام 2019 بمواصلة توفير الدعم الفني والمعارف والأدوات للجنة الفرعية، وبتوجيه الدعوة إلى الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة بشكل رئيسي للمشاركة في أنشطة اللجنة الفرعية، مع الانفتاح على توجيه الدعوة لأطراف أخرى حسب المواضيع المطروحة.

26- وتناول العرض الأنشطة التي تم تنظيمها خلال الفترة 2020-2021، والتي شملت ورشة عمل إقليمية حول العدالة بين الجنسين والقانون، عُقدت في شهر كانون الأول/ديسمبر 2020 بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الدول العربية. وهدفت هذه الورشة إلى تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء لتطوير وتعزيز التشريعات التي من شأنها إرساء المساواة بين الجنسين، والنظر في آليات تنفيذ مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية. كما نفذّت الأمانة التنفيذية للإسكوا بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجامعة الدول العربية خلال شهرَي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2021، برنامجاً لتعزيز القدرات الوطنية حول تطوير وإصلاح سياسات الرعاية والحماية الاجتماعية وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. وتألّف البرنامج من ندوة افتراضية وورشتين تدريبيتين، وشارك فيه بالإضافة الى أعضاء اللجنة الفرعية، ممثلون عن مكاتب الإحصاء في وزارات العمل والمؤسسات الوطنية المعنية بالحماية الاجتماعية.

27- وفي الختام، أكّدت الأمانة التنفيذية على تطلعها إلى بناء المزيد من الشراكات مع المنظمات والهيئات العربية والدولية، وإلى سعيها المستمر لإيجاد مصادر تمويل لاستكمال عمل اللجنة الفرعية وتحقيق أهدافها.

28- وفي معرض النقاش، شكرت ممثلة لبنان الإسكوا على دعمها المستمر لا سيما في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف، وإعداد وتنفيذ الخطة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325، وإجراء مسح وتحليل لجميع السياسات والاستراتيجيات حول المشاركة الاقتصادية للمرأة في لبنان. وأشارت إلى أن العمل جارٍ حالياً على تحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة اللبنانية، وطلبت من الإسكوا تقديم الدعم في هذا المجال للتوصل إلى وضع استراتيجية تستجيب للأزمات المتعددة التي يمر بها البلد، ولا سيما لاحتياجات الفئات المهمشة والضعيفة كالنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

29- وفي معرض الرد، أكدت الأمانة التنفيذية على استعدادها الدائم لدعم الدول الأعضاء.

## 4- الإجراءات الوطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها التاسعة (البند 7 من جدول الأعمال)

30- في إطار هذا البند، قدّم ممثلو وممثلات المغرب، والسودان، والأردن، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والعراق، واليمن، والجزائر، والبحرين، وعُمان، والجمهورية العربية السورية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت عروضاً حول الإجراءات التي اتخذتها بلدانهم لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها التاسعة. وطلبت الأمانة التنفيذية من المندوبين تقديم مساهماتهم الخطية ليتمّ تحميلها على موقع الإسكوا الإلكتروني.

31- وأشارت ممثلة المغرب خلال مداخلاتها، إلى عدد من الإجراءات التي اتخذها بلدها في إطار تنفيذه لتلك التوصيات. فتطرّقت إلى الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في نسختها الثانية الممتدة على فترة 2017-2021 والتي انتهت بمؤشرات مهمة جداً ونسبة إنجاز وصلت إلى 90 في المائة حيث استفادت من برامج هذه الخطة 740,000 امرأة. وأشارت إلى مسار التقييم الخارجي الذي أطلقته وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بدعم فني من الاتحاد الأوروبي لتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات وتأثير كوفيد-19 على هذه الخطة، بالإضافة الى تحديد الأولويات للمرحلة الثالثة من الخطة. كما ركزت على الجهود المرتبطة بمناهضة العنف ضد المرأة، فأشارت إلى وجود قانون شامل حول العنف ضد النساء في المغرب، وإجراءات جديدة لتجريم التحرش الجنسي وتشديد العقوبات في بعض الأفعال واعتماد تدابير حمائية جديدة، إلى جانب اعتماد عدة آليات ومأسسة خلايا

للتكفّل بالنساء ضحايا العنف على الصعيدين المركزي والمحلي. كما أشارت إلى وجود سياسة عمومية لمكافحة العنف ضد النساء شاكرةً الإسكوا على الدعم الذي قدّمته في وضع ميزانية لهذه السياسة، والذي تقدّمه حالياً في وضع برنامجها التنفيذي. وختمت بالإشارة الى أن المملكة تنظّم سنوياً حملات التوعية حول العنف ضد المرأة، ويتم التركيز في السنة الحالية على زيادة الوعي في المجال التربوي والأكاديمي لتعبئة التلاميذ والطلبة الجامعيين.

32- أما ممثّل السودان، فتطرّق إلى التحديات الكبيرة التي تواجه بلده في مجال قضايا المرأة مشيراً الى أنه لم يتم التركيز على التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها السابقة بسبب بعض الظروف التي طرأت في السودان، موكّداً على عزم بلده على تنفيذ جميع التوصيات التي ستصدر عن الدورة الحالية للجنة. وترك المجال أمام ممثلة وزارة التنمية الاجتماعية لتقديم بعض جهود السودان في مجال المرأة والسلام والأمن، ومكافحة العنف ضد المرأة، وتمكين المرأة السودانية، ومن بينها وضع خطة عمل للمرأة والسلام والأمن، وتحديث سياسة تمكين المرأة، والحضور والمشاركة في جميع المحافل الدولية المتعلّقة بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين. فأشارت بدورها إلى التقدّم المحرز في مجال التشريعات والقوانين حيث تم تعديل القانون الجنائي فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للنساء، وفي مجال تحقيق المساواة بين الجنسين ووصول المرأة الى العدالة ومشاركتها في الحياة السياسية. وفي الختام، تمنّت على الإسكوا مواصلة دعم السودان في مجالات التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية للمرأة، لا سيما في الانتخابات المقبلة، وفي وضع الخطط الوطنية.

33- وعرضت ممثلة الأردن الجهود المبذولة تنفيذاً للتوصيات، مركزة على مواضيع مرتبطة بتأطير وضمان مأسسة العمل نحو تنفيذ أجندة المرأة، حيث صادقت الحكومة الأردنية عام 2020 على الاستراتيجية الوطنية للمرأة التي صيغت بمنهجية تشاركية وتضمّنت جميع الالتزامات الحكومية على المستويين الوطني والدولي. كما أُعِدَّ ملحق لهذه الاستراتيجية تم من خلاله ربط الأولويات القائمة نتيجة كوفيد-19 وتضمين الأنشطة والبرامج ذات الصلة لضمان التنفيذ بشكل أساسي. كما أشارت الى أن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اضطلعت خلال العامين الماضيين بدور أساسي في التنسيق بين الجهات المختلفة لضمان ربط الأنشطة والاستجابة لها والاستفادة منها وتعظيم الجهود المبذولة. وتطرّقت إلى التحديات والأولويات، ومنها موضوع خطاب الكراهية المتصاعد ضد الحركات النسوية، وهي قضية يتم العمل عليها من خلال تحديث الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325. كما تطرّقت إلى قضية تعديل التشريعات التي ما زالت موازين القوة تعمل ضدها بالرغم من التعديلات المهمة التي أدخلت على العديد من القوانين، مؤكدةً على ضرورة التركيز على جيل الشباب في المحافظات والمجتمعات المختلفة لتوضيح مفاهيم المساواة من منطلق وطني وإسلامي. وأشارت إلى التركيز الذي ينصبّ حالياً على بناء آلية وطنية لمتابعة التمويل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة لتجنب التكرار وتفادي التركيز على محافظات دون أخرى. وفي الختام، تمنّت على الإسكوا تقديم الدعم في مجال توسيع فهم الأمن الشامل خاصةً في ظل تأثير التغيُّر المناخي على مختلف أوجه الحياة وهو أمر أساسي بالنسبة للنساء.

34- وركّز ممثل مصر في عرضه على أهم ملامح التطور التي شهدها ملف المرأة في مصر على مدى السنوات الأخيرة، والجهود التي بذلتها الحكومة في هذا الخصوص، مشيراً إلى التقدم غير المسبوق الذي حققته مصر في مجال حماية وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها في مختلف المجالات. وقد تجسد ذلك في إطلاق استراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، واستراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة 2020، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026 التي أفردت محوراً كاملاً لحماية وتعزيز حقوق المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وتم بالتوازي إنشاء مرصد للمرأة المصرية لضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال الرصد والتقييم الدقيق. كما تم ترجمة وتفعيل ما نص عليه الدستور فيما يتعلق بدعم وتمكين المرأة، فارتفعت نسبة مشاركة النساء في السياسة وفي القضاء. أما في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، فقد تم تبني حزمة من الإجراءات لحماية المرأة من العنف، وتوفير خطوط للإبلاغ، وإعداد أول نموذج إحالة وطني للتبليغ عن حالات

العنف ضد المرأة. وعلى مستوى التمكين الاقتصادي، انخفض معدل البطالة بين النساء، وتضاعفت المخصصات المرتبطة مباشرةً بالمرأة في موازنة الدولة، كما تم إطلاق برنامج لتعزيز البنية التحتية لمخاطبة احتياجات المرأة. أما فيما يتعلق بالاستجابة لاحتياجات المرأة خلال جائحة كوفيد-19، فكانت مصر أول دولة في العالم تستجيب للاحتياجات الخاصة بالمرأة في ظل الجائحة من خلال إصدارها ورقة سياسات حول الاستجابة السريعة التي تراعي الفروق بين الجنسين، وإصدار آلية لرصد الإجراءات التي تتخذها الدولة في هذا المجال، وإطلاق أول مبادرة في إطار الأمم المتحدة لطرح مشروع قرار بشأن تعزيز الاستجابة الوطنية والدولية لمواجهة تداعيات الجائحة.

35- وأشارت ممثلة المملكة العربية السعودية في عرضها إلى التقدّم الملحوظ الذي حققه بلدها في مجال تمكين المرأة وتقدّمها على الصعيدين الوطني والدولي، ويشمل ذلك الجهود المبذولة في تطبيق خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمؤسسات العامة، وإعداد خطة وطنية للمرأة في إطار الاستراتيجية الوطنية للأسرة، بالإضافة الى إطلاق مبادرات من مهامها الرئيسية تطوير قاعدة معلومات خاصة بالحماية الأسرية وتطوير حزمة متكاملة من الخدمات لضحايا العنف، وتطوير حملات التوعية حول الموضوع، وزيادة التغطية الجغرافية لجهات الحماية الأسرية، وتطوير آليات التبليغ، وتطوير نُظُم وإجراءات دور الضيافة. كما تم تحفيز القطاع الخاص لدعم حماية المرأة من العنف من خلال إصدار ضوابط الحماية من التعديات السلوكية، مثل العنف والتحرّش، في بيئة العمل عام 2019. وبهدف تطوير أدوات لتوفير البيانات الوطنية، تم تضمين تفعيل أهداف التنمية المستدامة في كافة الاستراتيجيات والخطط الوطنية وتطبيق مسوح استخدام الوقت وتجميع البيانات المصنّفة على أساس نوع الجنس. وعملت وزارة العدل على تعزيز حقوق المرأة المستفيدة عبر إصدار قرارات شملت العديد من النواحي في التعاملات القضائية والعدلية. كما أُطلِقت مبادرة دولية لتمكين المرأة في مجال الأمن السيبراني وتطوير فرص مشاركتها في سوق العمل، بالإضافة الى برامج أخرى عديدة تم إطلاقها لتمكين المرأة في مجالات تكنولوجيا المعلومات. وأكدت ممثلة المملكة العربية السعودية أنّ المملكة لا تزال تتطلع إلى تحقيق أعلى المستويات في تعزيز وحماية حقوق المرأة وتعزيز مكانتها، وتكافؤ الفرص، والتمكين الشامل.

36- وعرضت ممثلة العراق أهم إنجازات بلدها على مستوى مشاركة المرأة السياسية من خلال تشريع قانون الانتخابات رقم 9 لعام 2020 الذي يضمن مشاركة المرأة بنسبة لا تقلّ عن 25 في المائة، وتشكيل لجنة لتمكين المرأة سياسياً في الانتخابات، مما أدّى إلى رفع نسبة المشاركة السياسية للمرأة في العراق بشكل ملحوظ. وعلى مستوى المرأة والسلام والأمن، أُنشِئت اللجنة الوطنية العليا الخاصة بوسيطات السلام وطُرحت الخطة الوطنية الثانية للمرأة والسلام والأمن. وفي المجال الاجتماعي، أطلقت وزارة التعليم برامج الدراسات العليا التي تستهدف قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، ووُضعت مسودة مشروع قانون حول العنف ضد النساء، وتوفير الخدمات للنساء اللواتي يعانين من إجراءات الطلاق، وتأمين دور الإيواء للنساء الفقيرات. وفي المجال الاقتصادي، أُعِدّ عدد من الدراسات حول الشمول المالي وتسهيل الإجراءات لطلب النساء للقروض والخدمات المصرفية، وتشكيل لجنة لبناء قدرات النساء وإعداد مشاريع متوسطة وصغيرة في مناطق الجنوب لتمكين المرأة. هذا بالإضافة إلى مراجعة التشريعات والقوانين التي تسهل مشاركة المرأة في الاقتصاد، ووضع خطط وبرامج في مجال رعاية الأطفال.

37- وأشارت ممثلة اليمن إلى التراجع الكبير الذي شهده اليمن في مجال النهوض بوضع المرأة بسبب الحرب الأهلية والإنجازات البسيطة جداً التي تم تحقيقها نظراً للوضع القائم وعدم وجود أي وزيرة في الحكومة اليمنية الحالية، والإحباط الكبير الموجود لدى النساء اليمنيات. ومعظم هذه الإنجازات يأتي في مجال التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال عمل المجتمع المدني على زيادة الوعي حول الجائحة والإجراءات الصحية الضرورية

لمواجهتها. وأشارت في الختام إلى دراسة أُعدّت حول الانتهاكات التي واجهتها النساء في اليمن متمنّية أن يتم تطويرها ومشاركة نتائجها.

38- وقدمت ممثلة الجزائر لمحة عن الإنجازات التي حققها بلدها ومنها تعديل قانون العقوبات لتجريم العنف ضد النساء، وإدراج مادة جديدة في الدستور الجديد لعام 2021 تُعنى بحماية النساء من العنف بكل أشكاله، وتقديم الخدمات المجانية للنساء الناجيات من العنف، وتكفّل المؤسسات على مستوى مراكز الإيواء بتقديم خدمات لضحايا العنف وإعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كما تم وضع قاعدة بيانات إدارية حول النساء الناجيات من العنف والنساء في وضع اجتماعي صعب. وفي مجال مشاركة المرأة في سوق العمل، تم إصلاح المناهج المدرسية وتنظيم حملات التوعية لإلغاء النماذج النمطية وإدماج المرأة اجتماعياً واقتصادياً. وفي مجال تفعيل المساواة بين الجنسين، تم تعزيز وصول المرأة إلى المراكز القضائية، كما تم تنظيم برنامج تدريبي وورشة تكوينية حول مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي لفائدة الإعلاميين وللتوصل إلى خطاب إعلامي خالٍ من الصور النمطية. وفي المجال السياسي، تم إدراج مبدأ التناصف في الترشيحات في قانون الانتخابات الجديد لعام 2021.

39- وتطرّقت ممثلة البحرين إلى بعض الإنجازات التي حققتها المملكة ومن بينها وضع نموذج وطني للتوازن بين الجنسين يخدم احتياجات المرأة، وأحد الأمثلة على ذلك إلزام كل إدارة تشكيل لجنة تكافؤ الفرص تراعي تقدم المرأة في المؤسسة وعلى المستوى الوطني. كما وضعت البحرين تقريراً وطنياً للتوازن بين الجنسين يحاكي المؤشرات الدولية في مجال تقدم المرأة وهو يمثل أداة أساسية لتحليل وقياس مؤشرات التوازن بين الجنسين على المستويين المؤسسي والوطني. وفي مجال حماية المرأة من العنف الأسري، تم إنشاء نيابة خاصة للمرأة والطفل، وتم ترجمة القانون من خلال استراتيجية متكاملة لحماية المرأة من العنف الأسري، كما تم تحويل كافة أعمال المؤسسات المعنية بالمرأة إلى النهج الإلكتروني لضمان استدامة التدابير الرامية لحماية المرأة من العنف خلال جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، أدركت البحرين ضرورة المحافظة على المكتسبات خلال الجائحة فتم تطبيق العمل من المنزل، كما مُنح زوج المرأة العاملة في الصفوف الأمامية، حقّ العمل من المنزل. وأُطلقت المبادرة الوطنية للتوازن بين الجنسين في علوم المستقبل وتشكيل لجنة للمرأة في مجال التكنولوجيا لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة.

40- وتطرّقت ممثلة عُمان في مداخلتها إلى خطة عُمان 2040 التي وضعت المرأة ضمن أولوياتها، وإلى الخطة الخمسية العاشرة التي تركّز على مبادرات وبرامج تعزّز مشاركة المرأة في كافة مستويات صنع القرار. كما أكّدت على مراعاة العديد من الاستراتيجيات الوطنية، ومن بينها استراتيجية العمل الاجتماعي، ومنظور النوع الاجتماعي. وقدّمت نبذة سريعة عن بعض الإنجازات التي تم تحقيقها خلال العامين الماضيين في مجال التشريعات والقوانين، وحماية المرأة من العنف من خلال إنشاء أداة متخصصة لقضايا الأسرة والطفل، وتعاون كافة الجهات المعنية في توفير قنوات الإبلاغ عن العنف للناجيات، والخدمات والإيواء والمتابعة. إضافة إلى ذلك، تطرّقت إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية، وجمع البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي.

41- وأشارت ممثلة الجمهورية العربية السورية إلى الجهود الكبيرة التي بُذلت خلال هذين العامين في بلدها، والتواجد الملحوظ للمرأة في كافة المجالات، وحضورها الفاعل والمتزايد في المجتمع المدني، ودخولها نتيجة الحرب إلى قطاعات عمل كانت سابقاً حكراً على الرجال. ومن أبرز الإنجازات التي تم ذكرها، استحداث نظام إدارة الحالة الوطني الذي يتعامل مع النساء والأطفال المعرضين للعنف، وإصدار قانون الطفل والطفلة عام 2021، ووضع مسودة صك تشريعي يجرم العنف الأسري، وتقديم حزمة خدمات كاملة للنساء والأطفال الناجين من العنف من قِبل وحدة حماية الأسرة، وإطلاق المرحلة التجريبية للخط الساخن، وتعديل قانون

الأحوال الشخصية لرفع سن الزواج الى سن الـ 18، والاستجابة للجائحة من خلال إطلاق منصة لتسجيل المتضررين من الجائحة والموجّه بشكل خاص إلى النساء. وأكّدت ممثلة الجمهورية العربية السورية في الختام على استمرار الجهود لدعم المرأة وعلى تطلّع الدولة إلى المزيد من التعاون مع جميع الدول الأعضاء والهيئات العاملة ومنظمة الإسكوا.

42- واستعرضت ممثلة الإمارات العربية المتحدة جهود دولتها والإنجازات المهمة التي حققتها في مجال تمكين المرأة على مختلف الأطر التشريعية والسياسات والآليات والإجراءات. فأشارت إلى أن الإمارات احتلت مراتب عالية في المؤشرات العالمية والإقليمية للمساواة بين الجنسين في العديد من المجالات. كما سجّلت الدولة نسباً مرتفعة جداً من المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة، ونسباً متقدمة لتقدم المرأة في مجالات التعليم والصحة. وتطرّقت إلى الاستراتيجية التي وضعها الاتحاد النسائي العام عام 2002 والتي تم تحديثها للمرحلة 2015-2021 بهدف البناء على ما تم تحقيقه من إنجازات في مجال تمكين المرأة الإماراتية والحفاظ على استدامة هذا التقدّم. كما تم إطلاق الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 عام 2021 وهي الأولى من نوعها في دول مجلس التعاون الخليجي في سياق حماية المرأة وتعزيز أدوارها في مجالات الحفاظ على الأمن والسلام. كما تم دعم النساء خلال جائحة كوفيد-19 على مختلف الأصعدة، وسُمح للمرأة العاملة بالعمل عن بُعد لرعاية أطفالها.

43- وتكلّمت ممثلة الكويت عن الجهود التي قامت بها دولتها ومن ضمنها الجهود التشريعية التي تتضمن إصدار قانون الحماية من العنف الأسري عام 2020، وإصدار عدة قوانين خاصة بالمرأة مثل قانون الولاية الصحية الذي يعطي المرأة الحق في التصرّف في غياب الأب. كما أشارت إلى برنامج عمل الحكومة للأعوام الأربعة المقبلة والذي يرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي مكافحة العنف ضد المرأة، والتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، والمساواة بين الجنسين. ومع وضع هذه البرامج والمبادرات حيز التنفيذ، أشارت ممثلة الكويت إلى احتياج بلدها إلى المشورة الفنية من الإسكوا في هذه المجالات. كما أشارت إلى تشكيل لجنة لتمكين المرأة ولجنة خاصة بالعنف الأسري وأشارت كذلك إلى الجهود العديدة التي بُذلت في مجال مكافحة العنف ضد النساء وتسهيل معالجة حالات العنف وتقديم الإيواء والخدمات للناجيات خلال فترة كوفيد-19.

## باء- التعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق المساواة بين الجنسين

### 1- ورشة عمل: حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات وطنية دامجة لمنظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
(البند 8 من جدول الأعمال)

44- استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/6، أشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أن الإسكوا قد نشطت في وضع مجموعة من الأدوات العملية التي من شأنها أن تساعد صانعي القرار في تصميم السياسات الوطنية الدامجة لمنظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات عديدة. وأضافت إن هذه الأدوات فعالة، وسريعة، وسهلة الاستخدام كما أنّها متاحة للجميع.

45- وقدمت الأمانة التنفيذية عرض فيديو يشمل مجموعة مختارة من ثماني أدوات إلكترونية تم وضعها وهي: المرصد العالمي لسياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19؛ والأداة الداعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد؛ وأداة التشخيص والتخطيط لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي الحضري أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها؛ ومرصد الإسكوا للوظائف؛ وأداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية؛ وأداة لدعم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون؛ وأداة تقييم القدرات المؤسسية؛ وآلية لحساب تكلفة

العنف ضد المرأة. وأشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أن العرض لم يشمل كافة الأدوات التي قامت الإسكوا بإعدادها، بل اقتصر على ثماني أدوات فقط، في حين أن العمل ما زال قائماً على عدد كبير من الأدوات الأخرى. وتعقيباً على العرض، قدم ممثلو الأمانة التنفيذية نبذة سريعة عن بعض الأدوات المعروضة والأخرى التي لم يشملها عرض الفيديو.

46- وضعت الإسكوا "المرصد العالمي لسياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19" بهدف تزويد صانعي السياسات بمعلومات تفصيلية حول الاستجابات لجائحة كوفيد-19 وتدابير الحماية الاجتماعية المتّخَذة للتخفيف من آثارها. ويشمل المرصد الإجراءات التي اعتمدتها 193 دولة، من ضمنها الدول العربية، للتصدي للجائحة والاستجابة لآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية. ويوفر المرصد المعلومات المنسقة بحسب التدبير المتخذ، والجهة المستفيدة، والموارد المالية، تسهيلاً للمقارنات الإقليمية والعالمية. ويسمح المرصد بتحديد ما إذا كانت السياسات المتبعة تستهدف النساء والرجال بالتساوي، أو إذا تم تبني سياسات لخدمة قضايا المساواة بين الجنسين بشكل رئيسي. وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بهذه الأداة كونها تغطي معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

47- وتم تطوير "الأداة الداعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد" بهدف مساعدة متخذي القرار على تصميم دليل وطني للفقر المتعدد الأبعاد بدرجة عالية من الشفافية، وبأسلوب متطور وشفاف وتشاركي. وتختصر هذه الأداة عملية التصميم والتشاور الطويلة لوضع دليل الفقر المتعدد الأبعاد. وتوفر الأداة القدرة على تحليل مساهمة أبعاد الفقر المختلفة في درجة الفقر، وحساب الفقر حسب المناطق، واعتماد متغيرات ديمغرافية أخرى مثل نوع الجنس أو العمر أو المنطقة الجغرافية، وتتبُّع حالة الفقر ونموه أو انخفاضه عبر الزمن، والقيام بمقارنات ما بين الدول العربية. وفي مرحلة لاحقة، سوف توفر الأداة إمكانية احتساب أثر الصدمات الإيجابية أو السلبية، على مستوى الفقر المتعدد الأبعاد. وأشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أن هذه الأداة تُستخدم حالياً في العراق ولبنان ومصر، وأنّ العمل جارٍ للمباشرة بالعمل بها في قطر. وستُجري الإسكوا تدريباً حول هذه الأداة خلال الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر 2021 يستهدف مكاتب الإحصاء ووزارات الشؤون الاجتماعية.

48- وتم تطوير "أداة التشخيص والتخطيط لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي الحضري أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها" بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، واللجان الإقليمية الأربع الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وتعتبر هذه الأداة الأولى من نوعها على الصعيد العالمي، وهي تعمل على رصد المؤشرات الرئيسية والفرعية للمدينة قيد الدرس، بشقيها الكمي والنوعي، والمفصلة حسب نوع الجنس. ومن خلال عملية الرصد، يتم تسليط الضوء على نقاط قوة وضعف المدينة التي تشكل الأساس لبناء خطة التعافي المحلية والشاملة. وتتميز الأداة أيضاً باعتمادها نهج الشمول في رصد البيانات من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليتي الرصد والتخطيط ومنها الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص. ومن خلال هذا النهج، تأخذ الأداة في الاعتبار مبدأ "عدم إهمال أحد". والعمل جارٍ حالياً لتطبيق هذه الأداة في ثلاث دول عربية هي الكويت (مدينة الكويت)، ومصر (مدينة الإسكندرية)، ولبنان (مدينة بيروت)، بالتعاون الوثيق مع البلديات والوزارات المعنية.

49- وقد تم وضع "مرصد الإسكوا للوظائف" ضمن إطار مشروع تقوم به الإسكوا لتقييم المهارات والخبرات وتماشيها مع الثورة الصناعية الرابعة، لمواكبة تغييرات سوق العمل. وتساعد هذه الأداة في الإجابة على ثلاث مشكلات أساسية هي: عدم وجود البيانات، وكيفية قياس الفجوة بين المهارات المطلوبة والمحصلات العلمية، وكيفية بناء السياسات التي تتماشى مع التغييرات ذات الديناميكية العالية. ويساعد هذا المرصد الحكومات في بناء السياسات الفعالة لسوق العمل التي تتماشى مع العصر، والمؤسسات التعليمية في بناء الخبرات المطلوبة

في سوق العمل، كما ويساعد الأفراد في تحديد الوظائف المتاحة بناءً على الخبرات. ويكمن الهدف الأساسي من هذا المرصد في سد الفجوة بين الجنسين في سوق العمل، وخلق الوظائف الملائمة للجميع، بالإضافة إلى خلق فرص عمل للشباب. وسوف يتم إطلاق هذه الأداة في بداية عام 2022.

50- وتهدف "أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية" إلى تحليل التأثير المحتمل لسياسات محددة على التصنيف الوطني وذلك ضمن مجموعة مختارة من اثني عشر مؤشر دولي، بما في ذلك مؤشر الفجوة بين الجنسين. وتمكن هذه الأداة من الوصول إلى المؤشرات الدولية المهمة ذات التأثير الأكبر على النتائج التنموية، وإجراء مقارنات بين الدول أو بين مجموعة من الدول. وكذلك تتيح هذه الأداة الفرصة لمحاكاة هذه المؤشرات بهدف التعرف على تأثير السياسات المخططة والمتصورة على ترتيب الدولة المتوقع وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار بشأن السياسات والاستراتيجية والميزانيات الواجب اعتمادها لتحسين أداء الدولة ورفع ترتيبها في هذه المؤشرات. وتعمل الأمانة التنفيذية حالياً على تطوير الأداة وتحديثها لتغطي مؤشرات إضافية.

51- وتعرض "الأداة لدعم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون"، التي تم وضعها بالشراكة مع مجموعة من منظمات الأمم المتحدة، القوانين الوطنية في الدول العربية وتحلّل مدى انسجامها مع المعايير والالتزامات الدولية بهدف تبيان الفجوات وتشجيع الدول على تعديل التشريعات بما ينسجم مع الالتزامات الدولية من جهة ومع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، لا سيما الهدف 5. وتأتي هذه الأداة على شكل جدول توصيفي يحدد بصرياً مدى انسجام القوانين مع المعايير الدولية عبر استخدام نظام بسيط من أربعة ألوان لمقارنة القوانين قيد الدرس، مع إمكانية الاطلاع على هذه النصوص القانونية. وتعتمد الأداة على معلومات تم مراجعتها وتصديقها من قِبل الآليات الوطنية للمرأة في الدول العربية، وسوف يتم تحديثها سنوياً.

52- وتم وضع "أداة تقييم الثغرات في مراعاة السياسات والبرامج العامة للعدالة الاجتماعية" استجابة لطلب من الدول الأعضاء، وهي تقيّم مدى إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة والبرامج التنموية التي تقوم المؤسسات العامة بتطويرها وتنفيذها. ويتم استخدام الأداة بشكل ذاتي من قِبل الدول، وهي تساهم في تحديد عملي للثغرات في مجالات المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والتوافق بين الأطراف المعنية حول الخيارات السياسية، والأطر التشريعية والتنظيمية، والهياكل المؤسسية والآليات الداخلية. وكذلك تمكن من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

53- وتسهل المنصة الإلكترونية الخاصة بـ"خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الرسمية في المنطقة العربية" تتبّع التقدّم والتنفيذ والتقرير حول هذه الخطة. وتتألف خطة العمل من خمسة عشر مؤشر أداء متعلقة بالإجراءات الداخلية واللوائح التنظيمية والاستراتيجيات المؤسسية. وتعتمد هذه الخطة على مبدأ ضمان إدماج المساواة بين الجنسين في الإجراءات الداخلية كالتخطيط والمتابعة والتقييم والثقافة المؤسسية وتتبع وتخصيص الموارد المالية، وهو أمرٌ من شأنه أن ينعكس على مخرجات المؤسسة أو الخدمات التي تقدمها. وتعتبر هذه الخطة مرنة إذ تسمح لكل مؤسسة بأن تحدد أولوياتها وترسم خارطة طريق تتناسب مع مواردها وقدراتها التنفيذية. ويسبق تنفيذ هذه الخطة إعداد تدقيق مؤسسي في المساواة بين الجنسين، ويتم تنفيذ هذه الخطة عبر القيام بتقييم ذاتي سنوي لكل مؤشر من المؤشرات تبعاً لإرشادات تقنية معنية، ووضع خطط علاجية لتحسين الأداء حول هذه المؤشرات. وقد عملت الإسكوا منذ عام 2017 على تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ هذه الخطة، كما عملت أيضاً على تدريب مجموعة من الميسرين والميسرات من الآليات الوطنية المعنية بالمرأة لإعداد التدقيق المؤسسي في المساواة بين الجنسين من الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. وتم إطلاق العمل على هذه الخطة في كل من الأردن، وقطر، وموريتانيا.

54- وتهدف "أداة تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري" إلى توجيه البلدان في تقييم الأثر الاقتصادي لهذا الشكل من أشكال العنف المنزلي. وتمكن هذه الأداة من تقدير التكاليف التي تتحمّلها كل من الأسر والمؤسسات المقدِمة للخدمات.

55- وتعقيباً على العرض، تطرق ممثلو الدول الأعضاء إلى الآلية الواجب اتباعها للمباشرة بتطبيق هذه الأدوات. وأشارت ممثلة السودان إلى أن بعض هذه الأدوات يتطلب وجود البيانات المحدثة للتمكن من استخدامها، وطلبت من الإسكوا تقديم الدعم الفني في تأسيس مراصد وطنية للبيانات.

56- وفي معرض الرد، أكدت الأمانة التنفيذية على أنها على أتم الاستعداد لتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بناءً على طلباتها الرسمية، لا سيما تقديم العروض والتدريبات حول تطبيق الأدوات التي وضعتها الإسكوا.

## 2- البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19
(البند 9 من جدول الأعمال)

57- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/7 التي حملت عنوان "البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19"، وبينت أن الوثيقة هدفت إلى تقديم مراجعة سريعة لوضع المرأة في المرحلة التي سبقت جائحة كوفيد-19 وتقديم قراءة لنتائج الجائحة على المرأة في ثلاثة مجالات رئيسية هي: حماية المرأة من العنف، وتمكينها اقتصادياً، وتعزيز حضورها في المجال العام، ثم اقتراح بعض التوصيات التي تسهم في دعم الدول على البناء على نحو أفضل. وفي معرض التحليل للواقع قبل الجائحة، تم لحظ نشاط الدول العربية خلال الأعوام المنصرمة، وحتى في ظل جائحة كوفيد-19، بإقرار العديد من التشريعات التي تسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين. وبرز هذا بوضوح في مراجعة الإسكوا وشركائها للتشريعات في إطار مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون. فتناولت هذه التشريعات إقرار قوانين لمناهضة العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي، أو لتحقيق المساواة بين الجنسين في الأجر على الأعمال ذات القيمة المتساوية. كما أقرّت ثلاث دول خطط عمل وطنية حول القرار 1325 واستراتيجيات أخرى للدفع باتجاه ردم الفجوات بين الجنسين ومعالجة التمييز ضد المرأة. وأضاءت الوثيقة على الدور الهام الذي قامت به الآليات الوطنية خلال الفترة السابقة في الدفع بهذا الاتجاه. إلا أن المنطقة لم تتمكن، بالرغم من هذه الجهود، من تغيير أدائها على مستوى المؤشرات الدولية. فلا تزال الفجوة بين الجنسين هي الأكبر في مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. كما أن مؤشر المرأة والسلام والأمن الذي يصدر سنوياً عن جامعة جورج تاون يبين أن خمس دول من أصل الدول العشر الأسوأ أداءً موجودة في المنطقة العربية.

58- وعرضت الوثيقة بعض المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والمشاركة الاقتصادية والبطالة والمشاركة في البرلمانات المنتخبة، وتدلّ هذه المؤشرات على رفض النظرة المجتمعية لمفاهيم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، التي تترجم على مستويات الأسرة والمجتمع والمؤسسات. ويبرز هذا من خلال ضعف الإجراءات الوقائية لمنع العنف ضد المرأة، بما فيها عدم الاستثمار بتوفير الإحصاءات اللازمة لفهم طبيعة ومدى انتشار العنف وأشكاله، وضعف الخدمات وعدم توفرها وسهولة الوصول إليها بالنسبة للمرأة، وضعف آليات المساءلة والمحاسبة. كما يبرز تجاهل سوق العمل واستراتيجياته في بعض الدول لاحتياجات النساء وعدم التطابق بين النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل. هذا، بالإضافة الى تفاوتات كبيرة في الأجر، وتركز المرأة في وظائف متدنية الأجر وفي القطاع غير النظامي بسبب الأحكام الاجتماعية التي تعتبر أن إعالة الأسرة هي مسؤولية الرجل والرعاية المنزلية هي مسؤولية المرأة. كذلك، لا تلتفت برامج الحماية الاجتماعية إلى المرأة في معظم البلدان

ويتم التركيز على رب الأسرة الرجل، في حين يرتكز اقتصاد الرعاية على المرأة التي تقوم بنسبة 80 إلى 90 في المائة من مجموع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

59- وفي عرضها لجائحة كوفيد-19 والسياسات والتدابير التي اتخذتها الحكومات للتقليل من أثرها على الأسر والمجتمع، بينت ممثلة الأمانة التنفيذية أن الدول اتخذت العديد من التدابير والإجراءات المالية، إلا أن عدداً قليلاً منها تم توجيهه للحماية من العنف أو لخدمات الصحة الإنجابية. ثمّ أن بعض التدابير المتخذة لدعم الأجور أو تغيير ساعات العمل، لم يَطَل النساء نظراً لتواجدهنّ في القطاع غير النظامي. وبينت ممثلة الأمانة التنفيذية أنه بالمجمل تم اتخاذ نحو 829 تدبيراً، شملت 83 تدبيراً مراعية للمساواة بين الجنسين ومنها 30 تدبيراً فقط استهدفت خدمات الرعاية. وختمت ممثلة الأمانة التنفيذية مداخلتها بعرض بعض التوصيات المتحورة حول الاستثمار وتعزيز قدرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وتعزيز الأطر القانونية والسياسات للقضاء على التمييز ضد المرأة وأخيراً تدابير لتعزيز المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة.

60- وفي معرض النقاش، أكّدت ممثلة البحرين على ضرورة تحديث بعض المؤشرات الخاصة بالبحرين والتي أوردتها الإسكوا في عدد من المواضيع من بينها موضوع القروض خلال الجائحة مشيرةً الى أنه كان هناك محفظة كاملة مخصّصة للمرأة في البحرين، بالإضافة إلى حملة متكاملة تستهدف المرأة والأسرة خلال الجائحة تخص التمكين الاقتصادي للمرأة.

61- وبالإشارة إلى ما ورد في العرض، اقترحت ممثلة مصر إلقاء الضوء على الإيجابيات أيضاً، وليس فقط على السلبيات نظراً للإنجازات الكبيرة التي حققها العالم العربي خلال الجائحة. كما تساءلت عن كيفية تحديد المعدلات المرتفعة للعنف ضد المرأة في العالم العربي في ظل غياب البيانات حول هذا الموضوع.

62- وأشارت ممثلة الأردن الى أن غياب النساء عن أطر التخطيط للاستجابة للجائحة، بدرجات متفاوتة بين الدول، هو أحد أكبر التحديات التي يتم مواجهتها، مشدّدةً على أهمية دور المرأة في الاستجابة لشتى الأزمات وليس فقط الحروب والنزاعات، وضرورة إدماج هذا الموضوع في المستقبل في إطار الخطط الوطنية حول المرأة والسلام والأمن. كما تطرّقت إلى موضوع الكوتا النسائية ومدى التغيير الحقيقي الذي يمكن أن يحدثه، وكيفية تحويل مشاركة المرأة السياسية في المنطقة العربية إلى مشاركة متجذّرة ومتشعّبة والانتقال من مرحلة الإرادة السياسية العليا إلى مرحلة التغيير الحقيقي على الأرض.

63- وردّاً على ما ورد، أشارت ممثلة الكويت الى أن تسليط الضوء على السلبيات يتيح للدول النظر في الثغرات والمجالات التي تم إغفالها خلال الجائحة، وكيفية إصلاحها.

64- كذلك، في معرض الرد، طلبت ممثلة الأمانة التنفيذية من الدول تزويد الإسكوا بأي مؤشرات مستحدثة أو معلومات حول إجراءات جديدة يتم اتخاذها في بلدانهم لكي يتم إدراجها ضمن أداة الرصد بناءً على التصنيفات الواردة فيها، مؤكّدةً أن أداة الرصد هي عبارة عن منصة حيّة سيتم تحديثها بشكل دوري بناءً على المعلومات الواردة من الدول. كما أشارت الى أن أداة الرصد تبرز فقط الممارسات الجيدة، لذلك كان من الضروري تسليط الضوء على بعض الحقائق والأرقام في وثيقة أخرى للتمكّن من البناء عليها والمضي قدماً. وفيما يتعلق بمعدلات العنف، وضّحت ممثلة الأمانة التنفيذية أن لدى عدد محدود جداً من الدول العربية استبيانات وطنية شاملة حول الموضوع، وأنه يتم الاعتماد على نتائج هذه الاستبيانات لتحديد المتوسطات العالمية. وبناءً عليه، تشجّع الإسكوا دولها الأعضاء على إعداد وتنفيذ مسوحات وطنية شاملة حول موضوع العنف ضد المرأة. أما فيما يتعلق بموضوع الكوتا النسائية، فأفادت ممثلة الأمانة التنفيذية بأن هذا الموضوع طويل ومعقّد ويمكن تناوله في ورشة

عمل منفصلة، مشيرةً في الوقت نفسه إلى ضرورة إلقاء الضوء على بعض الممارسات الجيدة في هذا المجال كتجربة مصر حيث أُدرج موضوع الكوتا في الدستور لضمان الاستمرارية.

65- وتعليقاً على ما ورد عن موضوع الكوتا، أكّد ممثل مصر على أنّ الموضوع معقّد جداً خاصة في منطقة مثل المنطقة العربية تشهد تباينات حادة في أداء الدول وفي الثقافة المجتمعية، وأن تثبيت الكوتا في الدستور كما فعلته مصر، وإن كان إيجابياً، لا يُعدّ كافياً إذ أن المعيار الحقيقي يبقى في مدى توافق المجتمع مع هذه الكوتا واعترافه بوضعية المرأة في البرلمان ودورها المهم في العمليات التشريعية، بالإضافة الى نوعية الأداء الذي تقدمه المرأة نفسها في هذا المجال. وفي الختام، أثنى على فكرة عقد ورشة عمل خاصة حول هذا الموضوع واقترح أن تتمحور حول ثلاثة أبعاد هي: البعد القانوني، والبعد المجتمعي، والبعد المتعلق ببناء قدرات النساء اللواتي يعملن في مجال التشريع.

## جيم- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة المرأة
(البند 10 من جدول الأعمال)

66- اتفق المجتمعون على عقد الدورة الحادية عشرة للجنة المرأة في الربع الأول من عام 2023 في بيت الأمم المتحدة في بيروت، ما لم تتقدم إحدى الدول الأعضاء بصورة رسمية باستضافتها، وفقاً للإجراءات المتبعة والأنظمة المرعية في الأمم المتحدة.

## دال- ما يستجد من أعمال
(البند 11 من جدول الأعمال)

67- لم ترد أي أعمال إضافية في إطار هذا البند.

## هاء- اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها العاشرة
(البند 12 من جدول الأعمال)

68- عُرضت التوصيات المستخلصة من المناقشات على ممثلي وممثلات الدول الأعضاء، ونوقشت واعتُمدت بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها. ويتضمن هذا التقرير التوصيات بصيغتها النهائية المعتمدة.

# ثالثاً- تنظيم الدورة

## ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

69- عقدت لجنة المرأة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها العاشرة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومَي 16 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 . وفي ظل الظروف الصحية الراهنة، أُتيحت أيضاً فرصة المشاركة افتراضياً لمن يرغب بذلك.

## باء- الافتتاح

70- افتُتحت أعمال الدورة العاشرة للجنة المرأة في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وألقى كلمة الافتتاح الدكتور تركي عبد الله المحمود، مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية في قطر الذي تولى رئاسة الدورة التاسعة للجنة. فأكّد في كلمته على حرص قطر على تمكين المرأة وتوفير البيئة التعزيزية لها، وانعكاس هذا الاهتمام في رؤية قطر الوطنية 2030، وذلك من خلال الاستراتيجيات التنموية الوطنية، والتشريعات والقوانين التي تحرص على إزالة أوجه التمييز بين المرأة والرجل وإرساء المساواة بينهما. كما أشار الى الإنجازات العديدة التي حققتها قطر في مجال تمكين النساء القطريات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وتعزيز البنية المؤسسية ذات الصلة بحقوق المرأة إذ تم إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة تكريساً لضرورة وجود هيئة حكومية عليا تُعنى بالأسرة وعلى وجه الخصوص المرأة. كما أكدّ على حرص قطر على تقوية المرأة من خلال إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وحرصها التام على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعاونها مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة والآليات الأممية والإقليمية الأخرى. وأشار إلى الدور الفاعل الذي تضطلع به قطر على المستوى الدولي في مجال تعزيز حقوق المرأة وتمكينها إذ قامت بتقديم الدعم المالي للعديد من المبادرات في هذا المجال. وفي الختام أكّد على مواصلة قطر جهودها الرامية لتمكين المرأة على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وتقدّم بالشكر للإسكوا على جهودها البنّاءة من أجل إنجاح العمل المشترك لتحسين وتطوير واقع المرأة، متمنياً التوفيق والنجاح لأعمال الدورة.

71- ثم ألقت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، كلمة الأمانة التنفيذية للإسكوا. فتطرقت إلى جائحة كوفيد-19 والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها وآثارها المرعبة، لا سيما على النساء والفتيات في المنطقة العربية، والتي أدت إلى إعادة ترتيب الأولويات الإنمائية في دول المنطقة. وقد أدركت الإسكوا ضرورة تبني نماذج تنموية جديدة قادرة على معالجة تجليات اللامساواة بين الجنسين، مما تطلب اعتماد منهجية عمل جديدة تمثلت بإعادة هيكلة الإسكوا لخدمة الدول العربية بشكل أفضل. فنتج عن ذلك استحداث مجموعة "العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة" لضمان التكامل بين ملفات عدة تشمل مركز المرأة الذي ما زال قائماً بذاته، وملفات أخرى تتضمن العدالة الاجتماعية؛ وتنمية الشباب؛ والحدّ من الفقر؛ ونُظُم الحماية الاجتماعية؛ ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحقوق كبار السن؛ وحقوق المهاجرين؛ وتحسين فرص العمل؛ والتنمية الحضرية. وأشارت السيدة العوضي إلى أن هذا النهج الجديد من شأنه أن يساعد على توسيع نطاق عمل الإسكوا في مجال المساواة بين الجنسين وسيضمن مراعاة حقوق المرأة واحتياجاتها في موضوعات مثل الفقر والحماية الاجتماعية. كما تطرّقت السيدة العوضي إلى الأدوات السياساتية التي استحدثتها الإسكوا لمساعدة صانعي القرار على اتخاذ إجراءات سريعة ودقيقة قائمة على أفضل الممارسات والأدلة ومبنيّة على نهج تنموي شامل، وسيتم عرضها خلال أعمال الدورة. وأكّدت أن هدف الإسكوا ليس فقط تقديم المعرفة بل أيضاً مواكبة الدول ودعمها في تطبيق تلك المعرفة بما يخدم مصلحتها ويضمن خصوصيتها، وذلك من خلال ترجمة نتائج دراسات الإسكوا إلى برامج تدريبية ومشاريع تنموية إقليمية ووطنية. وختاماً، توجّهت بالشكر لدولة قطر على إدارتها الحكيمة للجنة المرأة خلال العامين المنصرمين وعلى مساندتها في التحضير لهذا الاجتماع.

72- وعلى هامش الجلسة الافتتاحية طلبت الوزيرة آمال حمد، وزيرة شؤون المرأة في دولة فلسطين، الكلمة واستهلّتها بالشكر والثناء على الدور الذي لعبته الإسكوا في دعم دولة فلسطين بشكل مستمر في عدد من المجالات منها الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وفي التحضير للمؤتمر الدولي لدعم المرأة الفلسطينية، وفي إعداد التقارير الدورية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتاة الفلسطينية. وتطرقت الوزيرة حمد إلى مجموعة التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية بدءاً من الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المتواصلة، وصولاً

إلى الثقافة المجتمعية تجاه قضايا المرأة، وتنامي الفكر المتطرف، وعدم تطوير وإقرار القوانين الخاصة بالمرأة، وعوامل أخرى متعددة كتشتت جهود الحركة النسوية والانقسام الفلسطيني. ولكن، رغم هذه التحديات، دأبت وزارة شؤون المرأة على الدفع باتجاه تحسين واقع المرأة من خلال بعض التعديلات التشريعية. فعلى سبيل المثال، أقرّت دولة فلسطين قانوناً بشأن تحديد سن الزواج ورفع نسبة الكوتا لمشاركة النساء في الانتخابات العامة. هذا، بالإضافة الى اعتماد عدد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية كالخطة الوطنية الثانية لتنفيذ القرار رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن، وتحديث الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأوضحت الوزيرة حمد أن دولة فلسطين لم تتوقف عن بذل الجهود، حتى خلال فترة الجائحة التي طرحت إشكاليات جديدة تجاوبت معها دولة فلسطين من خلال 12 إجراء. فعلى سبيل المثال، تم تكليف قاضٍ في كل محكمة شرعية لضمان الاستمرار في تقديم الخدمة، وتم إلحاق العاملات بالمياومة ورياض الأطفال والمعنفات في بيوت الأمان إلى قائمة الأسر الفقيرة.

## جيم- الحضور

73- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن الآليات الوطنية والوزارات والمجالس واللجان المختصة بالمرأة من 20 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. وشارك بصفة مراقب ممثلون وممثلات عن البرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية.

## دال- انتخاب أعضاء المكتب

74- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا على أن "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك". وعملاً بهذه المادة، تولت الكويت رئاسة الدورة العاشرة للجنة المرأة، خلفاً لقطر التي تولت رئاسة الدورة التاسعة من تاريخ انعقادها في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وحتى تاريخ انعقاد الدورة العاشرة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وانتخبت اللجنة بالإجماع قطر نائباً أول للرئيس، ولبنان نائباً ثانياً له، ومصر مقرراً للدورة.

## هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

75- أقرّت لجنة المرأة في الإسكوا في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/L.1.

76- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/L.2.

## واو- الوثائق

77- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها لجنة المرأة في دورتها العاشرة.

**المرفق الأول**

**قائمة المشاركين والمشاركات**

**ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا**

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة سلمى النمس
الأمينة العامة
اللجنة الوطنية لشؤون المرأة

السيدة علا سامح دبابنة
اللجنة الوطنية لشؤون المرأة

الإمارات العربية المتحدة – عن بُعد

السيدة مريم سلام المنذري
مديرة مكتب الدعم النسائي
الاتحاد النسائي العام

مملكة البحرين – عن بُعد

السيدة رانية أحمد الجرف
مديرة مركز التوازن بين الجنسين
المجلس الأعلى للمرأة

السيدة نورة الرفاعي
رئيسة قسم التعاون المحلي والدولي
المجلس الأعلى للمرأة

الجمهورية التونسية – عن بُعد

السيدة فدوى درويش
مديرة التعاون الدولي والعلاقات الخارجية
وزارة المرأة والأسرة وكبار السن

السيدة حنان البنزرتي كاهية
مديرة الإحاطة بالأسرة
وزارة المرأة والأسرة وكبار السن

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – عن بُعد

السيدة بهلول كريمة
مديرة فرعية مكلفة بقضايا المرأة
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

الجمهورية العربية السورية

السيدة سمر السباعي
رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

السيدة رنا خليفاوي
مديرة القضايا الأسرية
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

عن بُعد

السيدة إلهام الصافي
السيدة ربيعة الغزاوي
السيدة أميرة ابراهيم

جمهورية السودان – عن بُعد

السيد جمال النيل عبدالله المكلف
وكيل الوزارة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة سليمى اسحاق
مديرة وحدة العنف ضد المرأة والطفل

السيدة أميمة قاسم محمد
المشروعات - الإدارة العامة للمرأة
الإدارة العامة للمرأة والأسرة

السيدة فايزة عبدالرازق م.
إدارة السلام والتنمية
الإدارة العامة للمرأة والأسرة

السيدة سعاد ديشول
مديرة الادارة العامة للمرأة والاسرة

السيدة مريم علي محمد
التشريعات بالإدارة العامة للمرأة والاسرة

السيدة مكارم محمد خليفة
مديرة إدارة المشروعات – بالإدارة العامة للرعاية والتنمية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

جمهورية الصومال

السيدة سعدية محمد علي
مستشارة قانونية
وزارة المرأة وتنمية حقوق الانسان

جمهورية العراق

السيدة يسرى كريم محسن
مديرة عامة لدائرة تمكين المرأة العراقية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

السيدة ثائرة عبد الحسين حسن
معاونة المديرة العامة لدائرة تمكين المرأة العراقية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

المستشارة صون كول إسماعيل باوة
مسؤولة ملف المنظمات الدولية في السفارة العراقية
سفارة جمهورية العراق

سلطنة عُمان – عن بُعد

السيدة معاني بنت عبدالله البوسعيدية
المديرة العامة للتنمية الأسرية
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة جميلة بنت سالم جداد
المديرة العامة المساعدة للتنمية الأسرية
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة ميساء بنت زهران الرقيشية
مساعدة المدعي العام
الادعاء العام

السيد طالب بن محمد الوحشي
رئيس قسم احصاءات الفئات الخاصة والمشاركة المجتمعية
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

دولة فلسطين - عن بُعد

السيدة آمال حمد
وزيرة شؤون المرأة
وزارة شؤون المرأة

السيد حنا نخلة
مستشار الوزير للعلاقات الدولية والمشاريع
وزارة شؤون المرأة

السيد أمين عاصي
مدير عام التخطيط والسياسات
وزارة شؤون المرأة

دولة قطر – عن بُعد

السيد تركي بن عبدالله زيد آل محمود
مدير إدارة حقوق الإنسان
وزارة الخارجية

السيدة هدى ناصر الكواري
خبيرة قانونية - أمينة سر اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة سما الهاجري

دولة الكويت – عن بُعد

السيدة هناء الهاجري
الوكيلة المساعدة للتنمية الاجتماعية والأمين العام للمجلس الأعلى لشئون الأسرة

السيدة دلال الزامل
رئيسة قسم التنسيق والمتابعة في الأمانة العامة للمجلس الأعلى لشئون الأسرة

السيدة شيخة حمد الكبيسي
سكرتيرة ثالثة
إدارة حقوق الإنسان
وزارة الخارجية

السيدة نجاة دهام العبدالله
مديرة إدارة شؤون الاسرة

الجمهورية اللبنانية

السيدة كلودين عون روكز
رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيدة سينتيا الشدياق
مستشارة قانونية
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة مشلين مسعد
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

دولة ليبيا – عن بُعد

الدكتورة ليلى إبراهيم معتوق اللافي
رئيسة وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي

جمهورية مصر العربية

السيد محمود عفيفي
نائب مساعد وزير الخارجية للمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية

السيدة نجلاء العادلي
المديرة العامة للإدارة العامة للاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي/المجلس القومي للمرأة

المملكة المغربية – عن بُعد

السيدة فاطمة بركان
مديرة المرأة
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

السيدة أمينة السليماني
رئيسة قسم المرصد الوطني للمرأة بمديرية المرأة
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

السيد عبد الإله حميدوش
رئيس قسم تمكين المرأة بمديرية المرأة

السيدة رقية أزايو
رئيسة مصلحة التوثيق والإعلام والاستشراف بمديرية المرأة

السيدة ليلى بوخيط
إطار بمديرية المرأة

السيد علي الرحاوي
رئيس مصلحة المرصد الوطني للعنف ضد النساء بمديرية المرأة

السيد يوسف السطحي
رئيس مصلحة النهوض بحقوق المرأة بمديرية المرأة

السيدة فدوى بوعنان
إطار بمديرية المرأة

السيدة شادية الغراري
إطار بمديرية المرأة

السيدة أمينة الوادي
الكتابة الخاصة للسيدة الوزيرة
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

المملكة العربية السعودية - عن بُعد

السيدة لانا بن حسن بن سعيد
رئيسة لجنة المرأة
مجلس شؤون الأسرة

السيدة منيرة بن خليل آل خليل
مقررة لجنة المرأة
مجلس شؤون الأسرة

السيدة العنود يوسف آل خثران
مسؤولة الشؤون الدولية
مجلس شؤون الأسرة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية – عن بُعد

السيد سيد صدقي
الأمين العام لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة
وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

السيدة للينك سول
مديرة الأسرة والمرأة والنوع
وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

الجمهورية اليمنية

السيدة شفيقة سعيد عبده
رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة
اللجنة الوطنية للمرأة

السيدة كفاح علي عثمان عبادي
مديرة عامة للإدارة العامة لتنمية للمرأة
وزارة التجارة والصناعة

الجمهورية اليمنية (تابع)

عن بُعد

السيدة إلهام جميل هادي عوض
مديرة عامة لإدارة الشركاء
اللجنة الوطنية للمرأة

السيدة أنسام سالم حسين حيدرة
مديرة عامة لإدارة التنمية
اللجنة الوطنية للمرأة

السيدة ميداء عبدالله ناصر عبودة
مديرة عامة للشؤون القانونية
اللجنة الوطنية للمرأة

السيدة إيسار عبدالله عوض الجواسي
مديرة مكتب رئيسة اللجنة
اللجنة الوطنية للمرأة

السيدة ماريا راشد عبده سيف
مديرة إدارة الإعلام
اللجنة الوطنية للمرأة

**باء- منظمات الأمم المتحدة**

اليونسكو - عن بُعد

السيد عبد العزيز زكي
القائم بأعمال أخصائي برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية
اليونسكو

السيدة هبة شامة
أخصائية معاونة
برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية

صندوق الأمم المتحدة للسكان - عن بُعد

السيدة حنان رباني
المستشارة الإقليمية للنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان
صندوق الأمم المتحدة للسكان
المكتب الإقليمي للدول العربية/القاهرة
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – عن بُعد

السيدة فالنتينا فرانشي
المسؤولة الإقليمية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – عن بُعد

السيدة سايمن إليسولوش-أولونيا
مستشارة في السياسات الإقليمية
المكتب الإقليمي للدول العربية

**جيم- المنظمات الدولية والإقليمية والعربية**

منظمة المساواة الآن الدولية – عن بُعد

السيدة ديما دبوس
الممثلة الإقليمية
منظمة المساواة الآن الدولية

منظمة المرأة العربية – عن بُعد

السيدة فاديا كيوان
المديرة العامة
منظمة المرأة العربية

السيدة نورا أسامة
رئيسة وحدة التخطيط والبرامج
منظمة المرأة العربية

جامعة الدول العربية – عن بُعد

السيدة شذا عبد اللطيف
إدارة المرأة والأسرة والطفولة

مؤسسة وستمنستر للديمقراطية - عن بُعد

السيدة صوفيا فرنانديز
مستشارة أولى، الاندماج السياسي
مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

**المرفق الثاني**

**قائمة الوثائق**

| العنوان | البند | الرمز |
|---|---|---|
| مذكرة توضيحية | | E/ESCWA/C.7/2021/INF.1 |
| جدول الأعمال المؤقت والشروح | 3 | E/ESCWA/C.7/2021/L.1 |
| تنظيم الأعمال | 3 | E/ESCWA/C.7/2021/L.2 |
| تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا المتصلة بقضايا المرأة والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها التاسعة | 4 | E/ESCWA/C.7/2021/3 |
| أنشطة التعاون الفني | 5 | E/ESCWA/C.7/2021/4 |
| دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة | 6 | E/ESCWA/C.7/2021/5 |
| الإجراءات الوطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها التاسعة | 7 | E/ESCWA/C.7/2021/CRP.1 |
| ورشة عمل: حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات وطنية دامجة لمنظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | 8 | E/ESCWA/C.7/2021/6 |
| البناء على نحوٍ أفضل بعد جائحة كوفيد-19 | 9 | E/ESCWA/C.7/2021/7 |
| قائمة بالوثائق | | E/ESCWA/C.7/2021/INF.2 |